اللزوم المنطقي في القرآن الكريم
ونماذج من تطبيقاته الكلامية
(دراسة تحليلية)

إعداد

د/وحيد محمد محمد عطية زين

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

جامعة الأزهر

من ٥٣٣ إلى ٥٧٨

Logical Immanence In the Holy Qur'an And Examples Of Its Verbal Applications, An Analytical Study

Dr/ Waheed Mohammed Mohammed Attia Zeen
Lecturer in the Department of Doctrine and Philosophy at the Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah in Zagazig Al-Azhar University - Egypt

اللزوم المنطقي في القرآن الكريم ونماذج من تطبيقاته الكلامية
دراسة تحليلية

وحيد محمد محمد عطية زين
قسم العقيدة والفلسفة ، كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر.
البريد الإلكتروني: Waheed.mohammad.71@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

حين يتعلق الأمر بالأصول العقدية، فإن طلب اليقين فيها يكون مطلوبا لكل باحث؛ لكونها الأساس الذي يقوم عليه الدين، ويتفرع منها الشرع، وتُطْلب لها الأخلاق، وتُضبط بها المعاملات.

إن الدارس لأصول الدين المتمكن من أدواته العقلية يجد أن القرآن لم يهمل قواعد العقل المنطقية في عرض القضايا العقدية؛ وذلك تأكيدا على الثوابت والأسس التي قام عليها الدين، ومن أهم هذه القواعد اللزوم المنطقي ومفادها في الآتي: إذا ثبت الملزوم ثبت اللازم ولا عكس، إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم ولا عكس.

إن الناظر المدقق يجد قاعدة اللزوم المنطقي مطبقة في طيات آياته، ومبرهنة على يقين قضاياه، ومخاطبة طالبوا الدليل العقلي، خاصة فيما يطلب به – أي الدليل العقلي – كإثبات الصانع، وغير ذلك من المسائل الكلامية القائمة على نوعية هذا الدليل.

وقد توصل الباحث إلى أن القرآن الكريم بنى قضاياه في إثبات الصانع ووحدانيته وغير ذلك من المسائل الكلامية التي لم تتوقف على دليل السمع على قواعد برهانية محكومة باللزوم المنطقي، المناسب في مخاطبات العقول، وإدراك الأفهام، وثبات اليقين العقدي، فليس القرآن في أمور العقيدة إنشائيا خطابيا، بل كتابا مقدسا تساوت فيه بلاغته وفصاحته التي تحدى بها العرب مع المنطوق العقلي المنطقي.

الكلمات المفتاحية:اللزوم المنطقي؛ الملزوم ؛ اللازم ؛ القرآن الكريم؛ إثبات الصانع؛ الوحدانية ؛ حكمة إرسال الرسل.

Logical Immanence In The Holy Qur'an And Examples Of Its Verbal Applications, An Analytical Study

Waheed Mohammed Mohammed Attia Zeen
Department Of Doctrine And Philosophy, Faculty Of Fundamentals Of Religion And Da'wah In Zagazig, Al-Azhar University - Egypt
Email: Waheed.mohammad.71@azhar.edu.eg

Abstrat:

When it comes to nodal principles, seeking certainty in them is required for every researcher. Because it is the foundation upon which religion is based, from which Sharia branches, and through which morals are required and transactions are controlled.

The student of the fundamentals of religion who is proficient in its rational tools will find that the Qur'an did not neglect the logical rules of reason in presenting doctrinal issues; This is an emphasis on the constants and foundations on which religion is based, and one of the most important of these rules is logical necessity, which is as follows: If the necessary is proven, the necessary is proven and there is no opposite. If the necessary is absent, then the necessary is absent and there is no opposite.

The careful observer will find the rule of logical necessity applied throughout its verses, proving the certainty of its propositions, and addressing those who seek rational evidence, especially in what is sought with it - i.e. rational evidence - such as proving the Maker, and other verbal issues based on the quality of this evidence.

The researcher has concluded that the Holy Qur'an built its issues in proving the Creator and His Oneness and other verbal issues that did not depend on the evidence of hearing, on demonstrative rules governed by logical necessity, appropriate in addressing minds, understanding understandings, and the stability of doctrinal certainty. In matters of belief, the Qur'an is not a rhetorical construction. Rather, it is a holy book in which its eloquence and eloquence, with which it challenged the Arabs, is equal to the logical, rational statement.

Keywords:Logical Necessity ; The Necessary ; The Necessary ; The Holy Qur'an ; Proof Of The Creator ; Oneness ; The Wisdom Of Sending Messengers

المقدّمة:

الحمد لله الذي شرح صدور العلماء الراسخين، لقبول أنوار المعارف المستمدة من سواطع البراهين؛ حيث مكنهم من معرفة قواعد اللزوم عند المنطقيين، فلمّا دققوا النظر فيها أيقنوا ورودها في القرآن كتاب المسلمين.

أما بعد،

فربما يعتقد بعض الباحثين أن اللزوم المنطقي يقتصر وينحصر على ما اشتهر من مصادر يونانية، أو فلسفية، سواء أكان ذلك من ناحية الإشارة اللفظية أم من ناحية التطبيق، ولا علاقة للقرآن الكريم به.

لكن: بالتدقيق والنظرة المتأنية لأي دارس يجد أن قاعدة اللزوم المنطقي مطبقة في طيات آياته، ومبرهنة على يقين قضاياه، ومخاطبة طالبوا الدليل العقلي، خاصة فيما يطلب به ــ أي الدليل العقلي ــ كإثبات الصانع، وغير ذلك من المسائل الكلامية القائمة على نوعية هذا الدليل.

ومعلوم أن الأمر حين يتعلق بالأصول العقدية، فإن طلب اليقين فيها يكون مطلوبا لكل باحث؛ لكونها الأساس الذي يقوم عليه الدين، ويتفرع منها الشرع، وتُطْلب لها الأخلاق، وتُضبط بها المعاملات، والمصدر الأول للعقيدة هو القرآن الكريم.

وقد وجد الباحث في نفسه عدم القدرة، والقيام بما لا طاقة له في تتبع القاعدة في القرآن من فاتحته إلى الناس؛ لذا: اقتصر على بعض المسائل وعرضها كنماذج لمسائل علم الكلام في الإلهيات والنبوات، وهي: إثبات الصانع ووحدانيته، والحكمة من إرسال الرسل، والتي يمكن من خلالها الإعلان بأن القرآن ليس كتابا خطابيا إنشائيا، إنما كتاب عرض قواعد العقل فيه مطبقة، واستخدم قاعدة اللزوم بتفصيلاتها للمنكرين مفحمة.

وقد جاء البحث بعنوان:

اللزوم المنطقي في القرآن الكريم ونماذج من تطبيقاته الكلامية

(دراسة تحليلية)

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- بيان أن القرآن لم يهمل قواعد العقل المنطقية في عرض القضايا العقدية؛ وذلك تأكيدا على الثوابت والأسس التي قام عليها الدين.

٢- بيان أن هذا النوع من الاستدلال له من الأهمية بمكان في إثبات العقيدة، في حين قد غاب عن بعض المُحْدَثين أن علم الكلام بمسائله وتفصيلاته قد قام على ما ورد من أصول ثابتة في القرآن الكريم، والذي جاء بمنهجية قادرة على أن تؤدي دورها في مختلف عصور الأمة تجاوباً مع مشكلاتها وما وفد إلى واقعها من محن فكرية أرادت أن تجتال مدخلاتها، فعلَت شرفات جبالها رجال، فزالوا والجبال جبال.

- المنهج المستخدم:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي؛ حيث تتبع بعض آيات القرآن الكريم التي تحمل قاعدة اللزوم المنطقي، وبيان عرض القرآن لها، ثم القيام بتطبيق قاعدة اللزوم .

كذلك استخدم الباحث المنهج التحليلي والذي يتم من خلاله التركيز على الأبعاد العقدية المترتبة على قاعدة اللزوم المنطقي في القرآن الكريم، وبيان أهميتها في إثبات أصول العقيدة، وكل ذلك عن طريق تفكيك أجزاء الفكرة المعروضة في آيات القرآن اعتمادا على ما ورد في تفسير أهل السنة والجماعة، ثم إظهار منطوق القاعدة؛ ليترتب على ذلك نتيجة حتمية يقينية يسلم بها العقل.

- إشكاليات البحث:

هناك عدة تساؤلات تثيرها الدراسة، منها:

١- ما أهمية هذا النوع من الاستدلال في القرآن الكريم؟

٢- هل يحمل القرآن قواعد منطقية يمكن تطبيقها واستخدامها في إثبات العقائد؟

٣- بيان أنواع اللزوم في القرآن الكريم.

- تقسيمات البحث (خطة الدراسة)

يتكون البحث من: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة .

أما المقدمة ففيها

التمهيد: بيان اللزوم المنطقي وأقسامه وقاعدته.

المبحث الأول: اللزوم المنطقي في القرآن الكريم وتطبيقاته في مبحث الإلهيات (إثبات الصانع، ووحدانيته أنموذجا)

المبحث الثاني: اللزوم المنطقي في القرآن الكريم وتطبيقاته في النبوة (الحكمة من إرسال الرسل أنموذجا)

المبحث الثالث: اللزوم المنطقي في القرآن الكريم وتطبيقاته في السمعيات (الثواب والعقاب أنموذجا)

الخاتمة: وتشتمل على:

أهم النتائج

أهم التوصيات

التمهيد:

بيان اللزوم المنطقي وأقسامه وقاعدته.

أولا: مادة (ل.ز.م) في القرآن:

وردت مادة الكلمة (ل.ز.م)في القرآن الكريم حوالى خمس مرات[١].، وهي على النحو التالي:

١- قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[٢]. ومادة الإلزام هنا تعني: المعرفة.

٢- وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾[٣]. وألزمناه تعني: عدم المفارقة.

٣- وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[٤]. أي: لكان أخذا من ربك، فاللِزَامُ هنا يعني: الأخذ.

٤- وقوله تعالى:﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾[٥]. أي: موتا وهلاكا وعذابا.

---

(١) راجع للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص٦٤٧ مطبعة دار الكتب المصرية ، ودار الحديث بالقاهرة ١٣٦٤هـ.

(٢) [سورة هود : ٢٨]. معنى الآية: «نعرفكموها وأنتم للنبوة كارهون؟ قال قتادة: أما والله لو استطاع نبي الله لألزمها قومه، ولكن لم يملك ذلك» راجع: لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ) بحر العلوم ٢/ ١٤٧. بدون بيانات.

(٣) [سورة الإسراء : ١٣]. وبيّن الكلبي ومقاتل معنى الآية، فقالا (ألزمناه طائره) أي: خيره وشره معه لا يفارقه حتّى يحاسب به. راجع: لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبي إسحاق (ت: ٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٨٨/٦. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م .

(٤) [سورة طه: ١٢٩] . نقل ابن أبي حاتم عن السدي قوله في الآية: «ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما قال: لكان أخذا أو لكنا أخرناهم إلى يوم بدر وهو اللزوم». أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٧/ ٢٤٤١. تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

(٥) [سورة الفرقان : ٧٧]. «قال ابن عباس موتا. وقال أبو عبيدة: هلاكا. وقال ابن زيد: قتالا. والمعنى: يكون التكذيب لازما لمن كذب فلا يعطى التوبة حتى يجازى بعمله. وقال ابن جريج عذابا دائما وهلاكا مقيما يلحق بعضكم ببعض». راجع: لأبي محمد الحسين بن مسعود

٥- وقوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾[(١)]. وألزمهم هنا تعني: الندب وهو ما يثاب فاعله ولا يؤثم تاركه[(٢)]., وكذلك الامتنان.

وبناء على ما سبق: نستخلص الآتي:

أولا: أن اللزوم كلفظ ومبنى واستخدام في اللسان العربي ليس غريبا عن القرآن الكرم.

ثانيا: أن مادة (ل. ز. م) في القرآن حملت معاني عدة، منها: المعرفة، وعدم المفارقة، والأخذ، والموت والهلاك والعذاب، والندب والامتنان.

والمدقق يجد أن المعاني في اللغة العربية واصطلاح أهل الفن لم يبعد عن ما ورد في القرآن الكريم، وهاكه البيان.

ثانيا: تعريف اللزوم في اللغة:

تأتي مادة (ل ز م)في اللغة بمعان عدة ، منها :

١ــ التبعية [(١)]. ٢ــ المصاحبة والملاصقة [(٢)]. والمدقق لمعاني اللغة يجد أنه لابد من أمرين أو ناحيتين، تابع، ومتبوع حتى تتحقق التبعية، مُصاحِب

بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت : ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي ٣/ ٤٦٠ . تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ.

وقيل في معنى الآية أن: ظاهر اللفظ يطابق الامتنان بحقيقة التقوى، وهي حاصلةٌ عند حصولِ اتقاء الشرك . أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب ٥/ ٨٤. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٩٩٨م.

(١) [سورة الفتح : ٢٦]. والفائدة من الآية تعني: «وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوى أي ندبهم إلى ذكرها ما استطاعوا» نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦/ ١٥١. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ.

(٢) راجع: للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، العدة في أصول الفقه ٢/ ٣٧٥ . تحقيق: د أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط٢، ١٩٩٠م.

ومصاحَب حتى تقوم المصاحبة، إذن: من خلال المعاني للزوم في اللغة يتبين أنه لا بد من لازم وملزوم، ولهما في ارتباطهما قاعدة، بيانها في المعنى الاصطلاحي عند أهل الفن.

لكنْ: قبل ذلك يشير الباحث أولا إلى وصف اللزوم المختار في بحثه، وهو المنطقي؛ لأنه قد يوجد لزوم عادي يدل على العادة، أي: ليس بمقتضى عقلي، كلزوم السواد لريش الغراب، ولزوم اعتقادي، وهو المرتبط بوحي لا دخل لعقل فيه، كما في السمعيات، ولزوم عقلي، هو الذهني؛ لأن في تطبيقه لا تتجازوه الحقيقة؛ فقد صدّق الذهن وطابق الواقع، وهو المشهور باسم (اللزوم المنطقي) أي: لزوم يحمل الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ في الفكر، وهو ما يختص بما يثبت بالأدلة العقلية دون النقلية.

ثالثا: تعريف اللزوم المنطفي في الاصطلاح :

اللزوم المنطقي عبارة عن: « ارتباط بين شيئين، بحيث إذا وجد أحدهما بعينه وجد الآخر بعينه بدون عكس كلي، وهذا الواحد المعين الذي إذا وجد وجد الآخر هو الملزوم، والآخر هو اللازم»[٣]. ويقدم الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ) في تناوله للزوم المنطقي قاعدة، هي: « تصور الْمَلْزُوم يستَلْزم تصور اللَّازِم»[٤] وبناءً عليه: يتبين أن الملزوم ما يقتضي غيره كالنار للإحراق، واللازم ما يكون مُقتَضى غيره الإحراق للنار .

---

(١) العلامة أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص ٦٧١ .تحقيق: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري مؤسسة الرسالة بيروت ط٢، ٢٠١٢م .

(٢) العلامة ابن فارس معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٤٥ . تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر طبعة ١٩٧٩م.

(٣) أ.د/ محمد شمس الدين إبراهيم، تيسير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية ص ٣٥ مطبعة دار الوفاء ط٣، ١٩٦٧ م.

(٤) الفخر الرازي، معالم أصول الدين ص ٥٣ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة سنة الطبع ٢٠٠٤م

ويستخدم اللزوم في نقد الأدلة لبيان: «علاقة منطقية بين المبادئ والنتائج فإذا كانت القضية (أ) لازمة عن قضية أو عدة قضايا مثل (ب) أمكنك إذا كانت (ب) صحيحة أن تبرهن بمقتضى قواعد المنطق على صدق القضية (أ)»[١].

رابعا: أقسام اللزوم المنطقي وبيان قاعدته:

ينقسم اللزوم باعتبار الارتباط الحاصل بين اللازم والملزم إلى قسمين:

الأول: «اللزوم من جانب واحد وفيه يكون اللازم ــ مُقتَضى غيره ــ أعم من الملزوم ــ ما يقتضي غيره ــ كلزوم الزوجية للأربعة ، فالزوجية ومعناها الانقسام بمتساويين لازمة للأربعة ؛ لأنه كلما وجدت الأربعة ــ ملزوم ــ وجدت الزوجية ــ اللازم ــ ، ولكنها ليست مختصة بالأربعة ، بل هي لازمة للستة والثمانية والعشرة وغيرها .

الثاني: اللزوم من جانبين: فيه يكون اللازم مساويا للملزوم في الوجود والعدم، مثل لزوم النهار لطلوع الشمس، فكلما طلعت الشمس وجد النهار ، وكلما وجد النهار كانت الشمس قد طلعت ، فهنا توجد ملازمة من الجانبين».[٢] والمتأمل يلحظ قاعدة، وهي إذا ثبت الملزوم ثبت اللازم دون العكس، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم دون العكس .

---

(١)د/جميل صليبا، المعجم الفلسفي٢ /٨٣ . دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان ط٢، ١٩٩٨م

(٢) أبو مصطفى البغدادي، الواضح في المنطق، شرح وتوضيح على متن أيسا غوجي ص ٢٣. ويذكر الباحث أنه استفاد من د/ وحيد محمد محمد عطية، المنهج النقدي عند السمرقندي ص١٢٠- ١٢٢ دار الحرم القاهرة ط١، ٢٠٢٣م

المبحث الأول:

اللزوم المنطقي في القرآن الكريم وتطبيقاته في مبحث الإلهيات (إثبات الصانع، ووحدانيته أنموذجا)

إن المتأمل في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، ودلالة السياق في موضوعاته، ليجد في كثير من مواضعه ترابطا لزوميا، خاصة فيما ورد من مبحث الإلهيات، لكونه مرتبطا بقاعدة كلامية مفادها قال:« كل ما تقدم في الرتبة على كلام النفس يستحيل إثباته بكلام النفس»(١). ومعناه: يستحيل أن أقول: إن الله موجود بدليل السمع، بل بدليل العقل، ومعلوم أن اللزوم المنطقي من قوانين العقل الحاكمة، وهو من أهم الأدوات التي يمكن أن يستعان بها في إثبات واجب الوجود.

وهو ما أفاده المتكلمون كشمس الدين السمرقندي(ت: ٦٩٠هـــ) حين قال:« لو وجد حادث لزم الواجب، والمقدم حق ــ وجود حادث فيلزم النتيجة وهي وجود الواجب ــ»(٢). والمدقق فيما ورد يعلم أن المتكلمين ما استاقوا أدلتهم وطرقها إلا من القرآن الكريم، خاصة فيما يخص اللزوم المنطقي.

آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن الخَلْق ومراحله، كلها تُقدِّم لنا ملزوما يحتاج ويقتضي لازما، وهو ما أفاده إمام أهل السنة والجماعة (الأشعري ت: ٣٣٠هـــ) حين نسج دليله على إثبات الصانع، واستشهد بعده مباشر بأدلة القرآن الكريم التي تحمل القاعدة اللزومية المنطقية في طياتها، وإن لم ينطق بها بالمباشرة، فالعقل حاكم بوجودها؛ حيث يقول: « إن سأل سائل فقال: ما الدليل علي أن للخلق صانعا صنعه ومدبرا دبره؟ قيل له: الدليل علي ذلك أن الإنسان الذي هو في غاية التمام والكمال كان نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم

---

(١) حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) الاقتصاد في الاعتقاد ٢/ ٤٢ مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع ، ومكتبة الجامعة الأزهرية القاهرة ط١، ٢٠١٤م، وراجع لـ د/ وحيد محمد محمد عطية، من معالم المنهج الكلامي عند السادة الأشاعرة ص ٣٢٣٩ (بحث محكم) ضمن الأبحاث الواردة في مجلة كلية أصول الدين بالمنوفية العدد الثالث والأربعون لعام ١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م والمودوعة بدار الكتب تحت رقم ٦١٥٧/ ٢٠٢٤م.

(٢) العلامة شمس الدين السمرقندي، الصحائف ص ٣٠٦ . تحقيق: احمد عبدالرحيم الشريف الكلية المتوسطة لإعداد المعلمين بالرياض بدون تاريخ.

لحما ودما وعظما، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلي حال؛ لأنا نراه في حال كمال قوته وتمام عقله لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعا ولا بصرا، ولا أن يخلق لنفسه جارحة، يدل ذلك علي أنه في حال ضعفه ونقصانه عن فعل ذلك أعجز؛ لأن ما قدر عليه في حال النقصان فهو في حال الكمال عليه أقدر، وما عجز عليه في حال الكمال فهو في حال النقصان عنه أعجز...وإذا كان تحول النطفة علقة، ثم مضغة، ثم لحما ودما وعظما، أعظم في الأعجوبة، كان أولي أن يدل علي صانع صنع النطفة ونقلها من حال إلي حال، وقد قال الله تعالي: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾(١). فما استطاعوا أن يقولوا بحجة إنهم يخلقون ما يمنون مع تمنيهم الولد...وقال تعالي: ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾(٢)».(٣)

وقبل بيان قاعدة اللزوم المنطقي وبيانها فيما استشهد به الإمام يرى الباحث: أن في النص السابق ملمحين:

الأول: يلمح فيه عاطفة دينية نابعة من الشيخ الأشعري؛ وذلك لاستشهاده واعتماده علي القرآن الكريم؛ وذلك لكون ما استشهد من آيات يحمل في طياته اللزوم المنطقي.

الثاني: سياحته الفكرية في خلق الإنسان وتطوره من حيث الأعراض التي يمر بها، وبيان عجزه في حال قوته، وبالتالي فعجزه في حال الضعف حاصل لا محالة، وبالتالي تظهر قاعدة اللزوم المنطقي في الآيات التي استشهد بها، وهي: لو وجد حادث وهو المتغير كما في الدليل، لزم وجود الواجب الثابت الذي لا يقبل التغيير، وسيأتي بيان ذلك على نحو من التفصيل .

تطبيق قاعدة اللزوم المنطقي وبيانها في آيات القرآن الكريم:

أولا: اللزوم المنطقي القرآني في إثبات الواجب

(١) [سورة الواقعة: ٥٨ ـ ٥٩]
(٢) [سورة الذاريات: ٢١] .
(٣) الإمام أبو الحسن الأشعري(ت: ٣٣٠هـ)، اللمع في الرد علي أهل الزيغ والبدع ص١٨، ١٩. صححه وقدم له: د. حمودة غرابة مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط١. ٢٠١٠م.

المعلوم أن إثبات الصانع من أهم المسائل الأساسية في علم أصول الدين، بل تُعدّ المطلب الأعلى والمقصد الأسمى في المباحث العقلية، والتي استقتها من معالجات القرآن الكريم، حين أورد لزومات منطقية عالج بها ما انتكس من الفطرة، فألزم أصحاب العقول بها، ونماذج ذلك من القرآن الكريم واردة على النحو التالي:

قال الله تعالي: ﴿ نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴿٥٧﴾ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾(١). والسؤال من الله لذوي العقول، مفاده: أخبروني عما قذفتم به في الأرحام من النطف، ءأنتم تقدرونه بشرا سويا تام الخلق أم الله الخالق لذلك؟. يقول الشيخ المراغي مجيبا: «لا شك أنهم لا يجدون إلا جوابا واحدا لا ثاني له»(٢). والقطع بأنهم لا يجدون إلا جوابا واحد يعني وجودَ ملازمة في النص المقدس الشريف، والآن: أين الملزوم، وأين اللازم؟

الملزوم: في الآيات الكريمة كامن في الإمكان الذي يحتاج لموجِد، فالمنيّ الجسم الضعيف المتشابه الصورة لابد له من مكوّن؛ لأن الكثير من يتمنى ولدا ولا يقدر على الإتيان به، أضف إلى ذلك تحول المنيّ إلى نطفة، ثم إلى علقة، ثم إلى مضغة، ثم إلى العظام، ثم إلى اللحم، ثم النشأة المكتملة، قال تعالى:﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾(٣).كل ذلك يقتضي وجود موجود غيره منشئ ومحوّل ومكوّن، وهو اللازم، وهذه النشأة والتحول لا تعني في الدلالة إلا على الحدوث أو الإمكان بالمعنى الأخص، وبناء عليه يمكننا تطبيق قاعدة اللزوم من نسق الآيات:

---

(١) [الواقعة: ٥٧ ـ ٥٩]
(٢) الشيخ أحمد بن مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ)، تفسير المراغي ٢٧/ ١٤٦ . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ط١ ، ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٤٦ م.
(٣) [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]

وجود الحادث المتغير والمتطور(وهو ملزوم يقتضي وجود غيره بناء على قاعدة : إذا ثبت الملزوم ثبت اللازم)

اللازم: في الآيات الكريمة هو الاعتراف بخالق غير مخلوق؛ وذلك قطعا للتسلسل الباطل(١). في عملية الخلق، وقد عبّر ابن الهمام عن هذا بقوله: « انقضاء ما لا أول له محال؛ لأنك إذا لاحظت الحاضر ثم انتقلت إلى ما قبله وهلم جرا على الترتيب لم تفض إلى نهاية، وإلا لكان لها أول وهو خلاف المفروض، فوجود الحادث الحاضر محال، لكنه ثابت فانتفى ملزومه وهو: وجود حوادث لا أول لها، فانتفى ملزومه وهو: كون ما لا يخلو عن الحوادث قديما، فما لا يخلو عن الحوادث حادث، وهذا العالم لا يخلو عن الحوادث، فهذا العالم حادث، وإذا ثبت حدوثه كان افتقاره إلى الموجد معلوما بالضرورة، وذلك الموجد هو سبحانه المعني بالاسم الذي هو الله»(٢). وجوده من ذاته في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات، وبناء عليه: الحادث الملزوم يقتضي: وجود الواجب(وهو لازم بالنسبة لهذا الملزوم الحادث الثابت؛ فالحكم بوجوده مقتضى عن الحكم بوجود غيره)

- بيان الملازمة:

هذه الآيات أصل في إثبات الصانع، فإن أصل خلقة الإنسان من قطرتين: قطرة من صلب الأب وهو المنى.

وقطرة من تريبة الأم(الأضلاع)؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾(٣).

وتجتمع القطرتان في الرّحم فيصير الولد، وينقسم الماءان المختلطان إلى هذه الأجزاء التي هي أجزاء الإنسان من العظم والعصب والعرق والجلد والشّعر، ثم يركبها على هذه الصور في الأعضاء الظاهرة، وفي الأجزاء

---

(١) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب١٧٠/٢٩، ١٧١. تحقيق: عماد زكي البارودي المكتبة التوفيقية٢٠٠٣م

(٢) العلامة الكمال بن الهمام الحنفي(ت: ٦٨١هـ)، المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة ص١٠. راجع أصولها محمد محيي الدين عبدالحميد، المطبعة المحمودية التجارية ، مصر ط١، بدون تاريخ.

(٣) [سورة الطارق: ٥ - ٧]

الباطنة؛ حيث يشكّل كل عضو بشكل خاص، والعظام بكيفية خاصة.. إلى غير ذلك.

وليس يخلو: إمّا أن يكون الأبوان يصنعانه- وذلك التقدير محال لتقاصر علمهما وقدرتهما عن ذلك وتمنّيهما الولد ثم لا يكون، وكراهتهما الولد ثم يكون، والنّطفة أو القطرة محال تقدير فعلها في نفسها على هذه الصورة لكونها من الأموات بعد، ولا علم لها ولا قدرة، أو من غير صانع... وبالضرورة يعلم أنه لا يجوز، فلم يبق إلّا أن يكون الصانع القديم الملك العليم هو الخالق(١). والموصوف بوجوب الوجود؛ لأن الحاصل من نفي الخلق عنهم إثباته له سبحانه وتعالى، فلا يستطيع أحد من البشر أن يقول أنا خلقت.

ثانيا: اللزوم المنطقي في إثبات صفة الوحدانية

قال تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾(٢).

لما نزلت هذه الآية:(وإلهكم إله واحدٌ لا إله إلا هو الرحمن الرحيم)، عجب المشركون وقالوا: إن محمدا يقول: إلهكم إله واحد، فليأتنا بآية إن كان من الصادقين، فأنزل الله تعالى: (إنّ في خَلق السموَات والأرض واختلاف الليل والنهار)، إلى قوله:(لآياتٍ لقوم يَعقلون)، فبهذا تعلمُون أنه إله واحدٌ، وأنه إله كل شيء، وخالق كل شيء(٣). بمعنى: أن دليل الوحدانية كامن في الاعتراف بما هو مشاهد من خلق في الكون.

---

(١) راجع لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، لطائف الإشارات = تفسير القشيري٣/٥٢٢ . تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر ط٣، بدون تاريخ.

(٢) [سورة البقرة: ١٦٣ - ١٦٤]

(٣) راجع لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن ٣/ ٢٦٨. تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م. ولأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر،

وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية على النبي ﷺ، من أجل أنّ أهلَ الشرك سألوا رسول الله ﷺ [آية]، فأنزل الله هذه الآية، يعلمهم فيها أنّ لهم في خَلق السموات والأرض وسائر ما ذكر مع ذلك آيةً بينةً على وحدانية الله، وأنه لا شريك له في ملكه، لمن عَقل وتدبَّر ذلك بفهم صحيح[1]. بمعنى: أن الاعتراف بالواحدانية استنادا على المُشاهد من المخلوقات المنضبطة فيما رُسم لها من حركة وغيرها، كما في قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [2]. ودلالة الوحدانية فيها أنه لا اختلاف ولا فساد في هذه المشاهدات التي لا يدركها إلا أرباب العقول، الذين يمتلكون التدبر العلمي، والفهم المبني على اللزوم المنطقي المستفاد من منهج القرآن الكريم، وهاكه بيانه.

- تطبيق قاعدة اللزوم المنطقي

الملزوم: وجود الآيات كخلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ونزول الماء من السماء، وإحياء الأرض بعد موتها، والدواب وتصريف الرياح، والسحاب المسخر بين السماء والأرض ووقوعاها على وجه الاتساق والانتظام من غير ظهور الفساد لدليل على الوحدانية، يقول الفخر الرازي: « اعلم أنه سبحانه وتعالى لما حكم بالفردانية والوحدانية ذكر ثمانية أنواع من الدلائل التي يمكن أن يستند بها على وجوده سبحانه أولا، وعلى توحيده وبراءته من الأضداد والأنداد ثانيا... (الآيات المذكورة) وقعت على وجه الاتساق والانتظام من غير ظهور الفساد فيما دلت على وحدانية الصانع»[3]. وكأنّ الاتساق والانتظام وعدم وقوع الفساد في الآيات المذكورة في الآية الكريمة هو ما يقتضي أن يكون الإله واحدا في المطلق.

اللازم: ثبوت الإله الموصوف بالوحدانية، وهذا مُقتضَى كون الآيات في اتساق ونظام وغير موصوفة بالفساد.

ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ص٢٧٢. تحقيق : أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩ هـ.

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) [سورة يس: ٤٠]

(٣) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب ٤/ ١٧٣، ١٩٦.

- بيان الملازمة ودليلها

يمكننا الاستدلال على العلاقة التلازمية بين كون الإله واحد وبين وجود الآيات المتسقة والمنتظمة، وليس الأمر عاطفة دينية فحسب، إنما هو برهان عقلي له دلائله اللزومية، ومواطنه اليقينية، وبيانها على النحو التالي:

إذا كان وجود الآيات دليلا على وجود الصانع في تطبيق قاعدة اللزوم، فاستقامتها وانتظامها دليل على وحدانية هذا الصانع، بدليل قوله تعالى:﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾(١). ودلالة الآية على قاعدة لزوم الوحدانية بعد المشاهدة كامنة في استقامة الليل والنهار، والشتاء والصيف وخروج الثمرات وحدوث كل شيء في وقته، فلو كان الإله اثنين لم يكن المشاهد من الآيات على هذه الاستقامة، فما وُجد من تجانسها يدل على أن الخالق واحد عالم؛ حيث خلق الأشياء أجناساً مختلفة، وتمامها يدل على أن خالقها واحد عالم مريد قادر.

- تطبيق قاعدة اللزوم في الآية

انتفاء اللازم: وهو وقوع الفساد في الآيات المذكورة وخروجها عن حد الانتفاع، أو لم تتكونا، وهذا يقتضي انتفاء الملزوم: وهو وجود آلهة متعددة؛ حيث وجودها يقتضي وقوع الفساد.

والسؤال: من أي الوجوه يقع الفساد؟

الفساد الذي يعني الخراب والهلاك والخروج عن حد الانتفاع يقع بوقوع التَّنازع بين الآلهة، وهذا ما وضحه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾(٢). وبناء عليه: يمكننا القول إن خراب وهلاك السموات والأرض ومن فيهما واقع بوجود التمانع بين الآلهة؛ لأن كل أمر صدر عن اثنين فأكثر لم يجر على النظام؛ وقد نزه نَفسه عَمَّا

---

(١) [سورة الأنبياء: ٢٢]
(٢) [سورة المؤمنون: ٩١]

يصفه بِهِ الْمُشْرِكُونَ من الشَّرِيك وَالْولد(١).؛ وهذا ما أكده السادة المتكلمون في برهان التمانع والتوارد، وهو برهان النّظار، وبيانه على النحو التالي:

قالوا المتكلمون: يمتنع وجود إلهين مستجمعين لشرائط الألوهية لوجوه:

الوجه الأول: لو وجد إلهان قادران علي الكمال لكان نسبة المقدورات إليهما سواء، إذ المقتضي للقدرة ذاتهما وللمقدورية الإمكان، فيلزم وقوع هذا المقدور المعين إما بهما، وإنه باطل لما بينا من وقوع مقدور بين قادرين، وإما بأحدهما، فيلزم الترجيح بلا مرجح وهذا محال.

الوجه الثاني: إذا أراد أحدهما شيئا، فإما أن يُمكِن من الآخر إرادةُ ضده أو يمتنع، وكلاهما محال، وبرهان التوارد ــ إن اختلفا بأن أراد أحدهما إيجاد العالم والآخر إعدامه، فيلزم إما وقوعهما معا، فيلزم اجتماع الضدين، وإما لا وقوعهما فيلزم ارتفاعهما، فيلزم عجزهما؛ لعدم حصول مرادهما، و ــ أيضا ــ يلزم اجتماعهما،(أي الضدين) ؛ لأن المانع من وقوع مراد كل منهما هو حصول مراد الآخر لا قادريته عليه: لأن القدرة تلي الإرادة، وإما وقوع مراد أحدهما دون الآخر، فالذي لا يقع مراده لا يكون قادرا كاملا فلا يكون إلها، . والشيخ الباجوري في حاشيته علي الجوهرة قال: الذي ينفذ مراده لا يكون إلها أيضا؛ لأنه مثل الذي عجز لانعقاد المماثلة بينهما، وقد فرضنا من الأول أنهما تامي القدرة والإرادة(٢).

الوجه الثالث: ــ برهان التمانع ــ هو أن يَمتَنع إرادة الآخر ضده؛ فلأن ذلك الشيء الذي امتنع تعلق إرادةُ الآخر به، هو لذاته يُمكن تعلقُ قدرة كل من الإلهين وإرادته به ، فالذي امتنع تعلق قدرته وإرادته به ، فالمانع عنه هو

---

(١) راجع لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تفسير القرآن ٣/ ٣٧٤ . تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م. ولمحيي السنة ، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت : ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي ٣/ ٢٨٥ . تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـبيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.

(٢) راجع للإمام إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري(ت: ١٢٧٧هـ)، تحفة المريد علي جوهرة التوحيدصـ ١٢٩ . تقديم وتعليق: لجنة العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، دار السعادة للطباعة والنشر، القاهرة. ٢٠١٠م = ٢٠١١م،

تعلق قدرة الآخر وإرادته ، فيكون هذا عاجزا فلا يكون إلها ، وهذا خلف؛ لأنه خلاف المفروض[١]. وهذا الدليل يعني بوضوح بيان الملازمة في وجود الآيات وتناسقها وانتظامها على كون الصانع الخالق واحدا؛ لذا حكم ابن الهمام الحنفي(ت:٦٨١هـــ) بأنه برهان قطعي؛ حيث قال: « العادة المستمرة التي لم يُعهد قط اختلالها في ملِكين مقتدرين في مدينة واحدة عدمُ الإقامة على موافقة كل للآخر في كل جليل وحقير، بل تأبى نفس كلٍّ وتطلب الانفراد بالمملكة والقهر، فكيف بالإلهين والآلة يوصف بأقصى غايات التكبر كيف لا تطلب نفسه الانفراد بالملك والعلو على الآخر، كما أخبر سبحانه بقوله: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[٢]. هذا إذا تُؤمِّلُ لا تكاد النفس تُخطِر نقيضه فضلا عن إخطار فرضه مع الجزم بأن الواقع هو الآخر، وعلى هذا التقدير هو علم قطعي، وإنما غلط من قال غير هذا»[٣]. أي: قال بأن الحجة إقناعيه وليست قطعية، كالسعد(ت: ٧٩١هـــ) الذي قال في هذه الآية ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[٤]. أنها: « أنها حجة إقناعيه، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات»[٥].

---

(١) راجع للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني(ت: ٨١٦هـ) ، شرح المواقف ٨/ ٤٧ . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م. وللشيخ محمد بخيت المطيعي(ت: ١٩٣٥م)، الحاشية على الخريدة صـ ٦٣، ٦٤ . دار الطباعة المحمدية والمكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة. ٢٠٠٨م.

(٢) [سورة المؤمنون: ٩١]

(٣) العلامة الكمال بن الهمام الحنفي(ت: ٦٨١هـ)، المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة ص٢٩.

(٤) [سورة الأنبياء: ٢٢]

(٥) العلامة سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر بن عبدالله (ت:٧٩١هـ)، شرح العقائد النسفية (لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي ت: ٥٣٧هـ)ص٢٩ . تحقيق : أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية طبعة ١٩٨٨م.

والراجح عندي أنها قطعية برهانية؛ وذلك لأن الآية تقتضي لزوم الفساد على تقدير تعدد الآلهة، وهو ما أخبر الله تعالى به(١). وذلك لقوله تعالى: : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ (٢).

أضف إلى ذلك تطبيق قاعدة اللزوم المنطقي، ومفادها عدم الانفكاك بين الملزوم واللازم فيما يثبت بدليل العقل.

وبناء على كل ما سبق: يمكننا القول:

إن القرآن الكريم بنى قضاياه في إثبات الصانع ووحدانيته على قواعد برهانية محكومة باللزوم المنطقي، المناسب في مخاطبات العقول، وإدراك الأفهام، وثبات اليقين العقدي، فليس القرآن في أمور العقيدة إنشائيا خطابيا، بل كتابا مقدسا تساوت فيه بلاغته وفصاحته التي تحدى بها العرب مع المنطوق العقلي المنطقي فيما يخص إثبات الصانع ووحدانيته.

---

(١) راجع: العلامة فضل الرسول البدايوني(ت: ١٢٨٩هـ)، المعتقد المنتقد ص ٨١ . تحقيق: د/ المفتي محمد أسلم رضا الميمني، دار أهل السنة لتحقيق الكتب والطباعة طبعة ٢٠٢٢م.

(٢) [سورة النساء: ٨٧]

المبحث الثاني:

اللزوم المنطقي في القرآن الكريم وتطبيقاته في النبوة (الحكمة من إرسال الرسل أنموذجا)

تعامل القرآن الكريم مع مقام النبوة كما تعامل في مبحث الإلهيات؛ حيث خاطب العقل بما يليق به من قوانين حاكمة، وبدهيات قاطعة، خاصة في بيان الحكمة من الإرسال، فالله قادر على أن يهدي الناس جميعا، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١).وما ذكره الطبري في تفسيره لهذه الآية أن الله عز وجل لو شاء إيمان كل من تدعوهم يا محمد لآمنوا بك وصدقوك أنك مرسلا بأمري، مبلغا دعوتي، داعيا إلى توحيدي، ولكنّ الله لم يشأ؛ وذلك لعلمه تعالى بإيمان من يؤمن، وكفر المعاند الكافر، وكله ــ من إيمان وكفر ــ عنده في الأزل قبل الخلق، ومع ذلك يرسل الله الرسل لينذر من كان حيا معاندا حتى يقيم الحجة عليه(٢).، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۝٦٩ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾(٣).

فالله تعالى موصوف بطلاقة القدرة وشمول العلم، فسبحانه لو شاء ما وجد كافر على الأرض، قال تعالى: ﴿ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۗ﴾ (٤). وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (٥).

يقول الزمخشري: «أي: لو شاء ــ الله ــ لقسرهم على الإيمان ولكنه لم يفعل، وبنى الأمر على الاختيار؛ ــ لأنه ــ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ،

---

(١) [سورة يونس: ٩٩]
(٢) راجع: لأبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن ١٢/ ٢٩٧.
(٣) [سورة يس: ٦٩ - ٧٠]
(٤) [سورة الرعد: ٣١]
(٥) [سورة السجدة: ١٣]

قد تميز الإيمان من الكفر بالدلائل الواضحة»(١). فالقانون الحاكم هو حرية الاعتقاد، ولا يكون ذلك إلا بعد البيان من الله تعالى على يد رسله الذين ليسوا وكلاء عن البشر، ولا عن اختياراتهم، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾(٢).

الكل مسئول، وبعلمه تعالى الأزلي يعرف المؤمن والكافر، ذكر محمد الجوزي(ت: ٥٩٧هـ)أن« الأصل في هذا أن الله تعالى لما خلق آدم، علم المطيع من ذريته، والعاصي، فكتب ما علمه منهم أجمعين، وقضى سعادةَ من عَلِمه مطيعاً، وشقاوة مَن عَلِمه عاصياً، فصار لكل منهم ما هو صائر إليه عند خلقه وإنشائه، فذلك قوله: أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ فِي عُنُقِهِ. »(٣). ومع ذلك يرسل الرسل، ويجعلهم واسطة بينه وبين عبادة ليعبدوه موحدين ومثبتين له كل صفات الكمال التي تليق بجلاله، ونفي كل ما يشعر بالنقص.

والمعلوم أن الإيمان بوجودهم والاعتراف برسالاتهم يحتاج إلى قانون يلزمنا معرفة الحكمة من وجودهم، ومن أهم هذه القوانين (اللزوم المنطقي)؛ لأن الكافر معروف في الأزل، وكذا المؤمن، ومن ثمّ تكمن الحاجة لهذا القانون المنطقي، خاصة عند قراءة قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (٤). فالله تعالى لا يعذب أحدا أبدا حتى يبين له سبب عذابه(٥). ومن أهمها عدم اتباع الرسل، وكأنّ الله تعالى أراد بهذه الآية الكريمة أن يقول: «ما صح منا أن نعذب قوماً عذاب استئصال في الدنيا ــ ولا في الآخرة ــ إلا بعد

---

(١) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٣٠٣ . دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ .

(٢) [سورة يونس: ١٠٨]

(٣) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير ٣/ ١٤ . تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت ط١، ١٤٢٢هـ.

(٤) [سورة الإسراء: ١٥]

(٥) راجع: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: (ت: ٤٦٨هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣/ ١٠٠ . تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٤م .

أن نرسل إليهم رسولاً يلزمهم الحجة»[١]. التي تعني الإثبات والبرهان والتبرير، وقد بانت بها الحقائق الإيمانية، وقامت على الأساليب الإقناعية، فالله أرسل الرسول وأنزل الكتاب ومكّن من العلم بهما.

لذا: خطاب الله تعالى لمن ثبتت عليه الحجة ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[٢]. أي: قد أرسلت إليكم الرسل، وأنزلت الكتب، وأزلت شبهكم، ولم يبق لكم حجة تدلون بها كما قال: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[٣]. وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾[٤].، ولهذا ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ ﴾ [٥]أي: قد قامت قامت علينا الحجة، ولكن كنا أشقى من أن ننقاد لها ونتبعها، فضللنا عنها ولم نرزقها»[٦].

والسؤال: أين اللزوم المنطقي في القرآن وتطبيقاته في النبوة؟

من خلال ما تمّ ذكره وبيانه يمكننا القول:

إن من أهم الحِكَم التي كانت سببا في إرسال الرسل هي: إقامة الحجة على الناس، وما هي إلا تأكيد دليل العقل ــ وهو اللزوم المنطقي ــ المسبوق بدليل الشرع، يقول الفخر الرازي(ت:٦٠٦هــ):« وفائدة بعثة الرسل في هذا النوع تأكيد دليل العقل بدليل النقل، وقطع عذر المكلف من كل الوجوه على ما قال

(١) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٢/ ٢٤٩ . تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م .

(٢) [سورة المؤمنون: ١٠٥]

(٣) [سورة النساء: ١٦٥]

(٤) [سورة الملك: ٨ - ١١]

(٥) [سورة المؤمنون: ١٠٦]

(٦) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم ٥/ ٤٩٨ . تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م.

تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾(١).، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ﴾(٢). فبين الله تعالى أن بعثة الأنبياء لقطع الحجة»(٣). والمدقق يجد أن اللزوم المنطقي حاصل من خلال نص الفخر وإن لم ينطق به، وبيانه على النحو التالي:

أولا: القاعدة في حال ثبوت الملزوم.

إذا ثبت الملزوم الذي يقتضي غيره، وهو كامن في ثبوت الحجة بأحقية العذاب، ثبت عنه اللازم وهو مقتَضَى غيره، وهو إرسال الرسل، والملزوم واللازم هنا يعني: أن الله لا يعذب أحدا حتى يحتج عليه بالرسول، فإذا ثبت العذاب ثبت الإرسال.

- دليل ثبوت العذاب

نصّ القرآن على أن الإخلال بالتكليف وعدم قبول دعوة الرسل سبب من أسباب العذاب، كما في وقله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ٤٢ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ٤٣ وَلَمۡ نَكُ نُطۡعِمُ ٱلۡمِسۡكِينَ ٤٤ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ٤٥ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤٦ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ﴾(٤).يعني أتانا الموت ومعاينة القيامة(٥).وقتها لا شفاعة لمن عصيناهم؛ عصيناهم؛ فالله تعالى يقول: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾(٦).

قال ابن مسعود: تشفع الملائكة والنبيون والشهداء والصالحون وجميع المؤمنين، فلا يبقى في النار إلا أربعة، ثم تلا "قالوا لم نك من المصلين"

---

(١) [سورة النساء: ١٦٥]
(٢) [سورة طه: ١٣٤]
(٣) الفخر الرازي(ت: ٦٠٦هـ)، المحصل ص ٥١٢، ٥١٣ تحقيق: د/ حسين أتاي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٩٩١م
(٤) [سورة المدثر: ٤٢ - ٤٧]
(٥) راجع: لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، لطائف الإشارات ٣/ ٣٦٢. تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر ط٣، بدون تاريخ.
(٦) [سورة المدثر: ٤٨]

إلى قوله: ﴿بيوم الدين﴾ قال عمران بن الحصين: الشفاعة نافعة لكل واحد دون هؤلاء الذين تسمعون[١]. والسؤال: لماذا؟.

جوابه في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾[٢]. ومادام حصل الخزي والذل، فيلزم عنه أن الرسول قد أرسل، فلا حجة لهم.

ومن ثمّ: كان ثبوت الحجة بأحقية العذاب هي الملزوم الذي يقتضي غيره، من إرسال الرسل.

لكنْ: الاقتضاء أو ثبوت الملازمة لا تتعدى العقل، والمقدم عندنا الشرع، « فلو كلف الله الخلق فأثابهم أو عاقبهم من غير إرسال لكانت إثابته إياهم محض الفضل، وكان عقابه إياهم محض العدل فيهم، فإنه سبحانه وتعالى منزه عن البخل والسفه والعبث والظلم والجور»[٣]. وعلة ذلك يأتي بيانها في عكس قاعدة اللزوم وهي انتفاء الملزوم.

على حسب قانون اللزوم لا عكس، بمعنى: إذا انتفى الملزوم الذي يقتضي غيره، وهو انتفاء الحجة بأحقية العذاب، لا ينتفي بها اللازم وهو المقتَضى عن غيره، أي لا ينتفي إرسال الرسل، وهذا تأكيد لما عليه أهل السنة والجماعة الأشاعرة، فيمكن أن تكون الرسل موجودة ولا يعذب الله تعالى أحدا من العصاة؛ لأن الله تعالى لا يجب عليه أن يعذب عاصي أو يثيب طائع، يقول القاضي الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) « ويجب أن يعلم أن الطاعة ليست علة الثواب، ولا المعصية علة للعقاب، ولا يجب لأحد على الله تعالى، بل الثواب

---

(١) نقلا عن أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن ٨/ ٢٧٣. تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٩٧م.

(٢) [سورة طه: ١٣٤]

(٣) الشيخ محمد بن صالح أبي السعود السباعي، حاشية السباعي على شرح الخريدة البهية في العقائد السنيّة للشيخ أحمد بن محمد العدوي الدردير ص٢٢١. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

وما أنعم به على العبد فضل منه، والعقاب عدل منه، ويجب على العبد ما أوجبه الله تعالى عليه، ولا موجب ولا واجب على الله»[١]. من ناحية العقل.

جاء في النظم :

فإن يثبنا فبمحض الفضل *** وإن يعذب فبمحض العدل

عطاء الثواب من الله من باب فضله؛ لأن الأصل عند أهل السنة والجماعة أنه تعالى خالق للأفعال كلها، وهذا يترتب عليه أن يكون الثواب بمحض فضل من الله تعالى، أي من جوده وكرمه، ويشهد لهذا ما ذكره ﷺ فيما رواه أبو هُرَيْرَةَ، عَنْه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» قَالَ رَجُلٌ: وَلَا إِيَّاكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «وَلَا إِيَّايَ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ، وَلَكِنْ سَدِّدُوا»[٢]. فالثواب لا يكون لنظير عمل؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٣].

وعلى فرض أن العبد يخلق أفعال نفسه فأين النفع؟ أو دفع الضرر الذي حصل له حتى يستحق عليه الثواب؟.

وعذاب الله هو خالص عدله؛ لأن العدل هو وضع الشيء في موضعه ومحله، والعقيدة أن الله متصرف في ملكه وليس في ملك غيره حتى يوصف بالظلم، فهو المنفرد بالخلق؛ لذا: تبطل دعوى أن شيئا يؤثر بطبعه أو بقوة فيه[٤]. وبناء على كل ما سبق أن قاعدة اللزوم العقلي تتلاقى مع ما عليه أهل السنة والجماعة الأشاعرة.

---

(١) القاضي الباقلاني، الإنصاف ص٤٨. تحقيق: محمد زاهد الكزثري، مكتبة الخانجي القاهرة ط٥، ٢٠١٠م . وراجع: للجويني، الإرشاد ص ٣٨١. تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافيةط١، ١٩٨٥م.

(٢) أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) في صحيحه المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم الحديث٧١ ، ٤/ ٢١٦٩ . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت بدون تاريخ.

(٣) [سورة الصافات: ٩٦]

(٤) راجع: للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الصاوي، حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد للشيخ أبي الإمداد إبراهيم بن حسن اللقاني، ص١٧٤ . اعتنى به وعلق حواشيه احمد فريد المزيدي، درا الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.

ثانيا: القاعدة في حال انتفاء اللازم

إذا انتفى اللازم وهو المقتَضى عن غيره كإرسال الرسل، انتفى الملزوم الذي يقتضي غيره، وهو الكامن في انتفاء الحجة بأحقية العذاب، وهو صريح قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾[1]. ولا عكس، بمعنى إذا ثبت اللازم وهو إرسال الرسل، لا تثبت الحجة بأحقية العذاب، وهو ما أوردناه من شرح سبق في القاعدة في حال ثبوت الملزوم.

لكن: ثبوت الإرسال لم يخالف فيه أحد من أهل الملل والأديان، فمثلا رسول الله محمد ﷺ « ادعى النبوة، وأظهر المعجزة، وكل ما كان كذلك فهو نبينا، أما دعوى النبوة فبالتواتر والاتفاق حتى جرت مجرى الشمس في الوضوح والإشراق، وإما إظهار المعجزة فلأنه أتى بالقرآن، وأخبر عن المغيبات، وأظهر أفعالا على خلاف المعتاد، وبلغت في جملتها حد التواتر»[2]. وكذلك الأمر في حق كل نبي .

وبناء على ما سبق: يتبين أن قاعدة اللزوم المنطقي في الآيات المذكورة في مقام النبوة لا تبدو ظاهرة إلا من خلال فكرة الحكمة من بعثة الأنبياء، ومن أهمها إقامة الحجة على الخلائق، وذلك حين مخاطبتهم بالمنطوق العقلي الذي ارتضاه المعاندون، لكنه في الأصل عندنا أهل السنة والجماعة ليست الحجة ولا فكرة الإرسال ملزمة لإقامة العذاب أو عطاء النعيم من الله تعالى، فالعقيدة أنه سبحانه متصرف في ملكه كيف يشاء ولا ظلم في ذلك.

---

(١) [سورة الإسراء: ١٥]

(٢) العلامة مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، شرح المقاصد ٣/ ٢٨٨. قدم له ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ط٢، ٢٠١١م.

المبحث الثالث:

اللزوم المنطقي في القرآن الكريم وتطبيقاته في السمعيات (الثواب والعقاب أنموذجا)

هنا لا تطبيق لقاعدة اللزوم المنطقي؛ لأنها تعني عدم الانفكاك بين مقدم وتالي (ملزوم، لازم)، وبالتالي تثبت الوجوب على من يملك الثواب والعقاب وهو الله تعالى.

ومعلوم أن الثواب والعقاب من الأمور التي ثبتت من طريق السمع لا من طريق العقل، فقد قال الله عز وجل: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾(١) وظاهر اللفظ في الآية أن العبد يرى الخير والشر، والحقيقة أن الآخرة لا فعل فيها للعبد، إنما هي دار الجزاء؛ لذا: يرى العبد الجزاء عليهما من الثواب والعقاب، والشاهد على ذلك من القرآن أنه تعالى قال: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾(٢). وليس يعني أنها تلك الأعمال التي عملها بهيئتها، وإنما يجد الجزاء على ذلك من الثواب والعقاب؛ لذا: يقول السعد:« لا يسحقهما العبد إلا بمعنى ترتبهما على الأفعال والتروك ... وملائمة إضافتهما إليهما في مجاري العقول والعادات»(٣) أي: بعد الأعمال في دار الدنيا، من غير وجوب استحقاق في الآخرة على الله.

فالمطلع على مذهب أهل السنة والجماعة يجد أن «الثواب فضل والعقاب عدل من غير وجوب على الله تعالى، ولا استحقاق من العبد خلافا للمعتزلة (٤).»(١). الذين أوجبوه بالعقل، ويمكن تطبيق قاعدة اللزوم المنطقي عندهم.

---

(١) [الزلزلة: ٧، ٨]

(٢)[آل عمران: ٣٠]

(٣)السعد التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، شرح المقاصد ٣/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ دار الكتب العلمية بيروت ط٢. ٢٠١٠م

(٤) يرى جمهور المعتزلة أنّ الثواب والعقاب واجبان على الله تعالى فيجب عليه تعالى ثواب الطائعين وعقاب العاصين ، وقد عبّر عن رأي جمهور المعتزلة في ذلك : كل من القاضي

لكنْ: قاعدة اللزوم المنطقي لا تطبق عند أهل السنة والجماعة، إنما يطبق قاعدة اللزوم العقدي بأنه لا يجب على الله شيء.

والسؤال: كيف من غير وجوب والله تعالى قال في قرآنه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾ (٢).

وهذا نقطة عالجها التفتازاني، فعدم مخالفة النص من أهم الأسس في مدرسة أهل السنة والجماعة (الأشاعرة والماتريدية).

لكن: معالجة التفتازاني من الناحية الشرعية النقلية وليس العقلية الثابتة بطريق اللزوم العقلي التي اختارها المعتزلة منهجا لهم، فقال التفتازاني: «

عبدالجبار، والملاحمي، والزمخشري، يقول القاضي عبد الجبار : (فاعلم أنّه تعالى إذا كلفنا الأفعال الشاقة فلابد من أن يكون في مقابلها من الثواب ما يقابله، بل لا يكفي هذا القدر حتى يبلغ في الكثرة حدا لا يجوز الابتداء بمثله ولا التفضل به وإلا كان لا يحسن التكليف لأجله) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص٦٠٤ . والمدقق يجد قوله (فلابد) وتعني أنه لا مهرب ولا مفر منه، لا محالة- مِنْ كلِّ بُدٍّ: لا محالة، لا مناص ولا محيد، على أي وجه كان. راجع: لــ د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة ١/ ١٦٩. وكلها معان تحمل الوجوب على الله.

ويقول الملاحمي : (المكلف يستحق الثواب على ما كُلف) محمود بن محمد الملاحمي ، الفائق في أصول الدين ص٤٦٧ . تحقيق / د: فيصل بدر عون، دار الكتب والوثائق القومية. طبعة ١٤٣١هـ -٢٠١٠م. والملاحظ في لفظ الملاحمي استعماله لكلمة (يستحق) وهو كلمة تعني: حصول المرء على ما يجب له بحسب فعله.

ثم يأتي الزمخشري ويعبر بلفظ الوجوب مباشرة، فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُهَاجِرۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُرَٰغَمٗا كَثِيرٗا وَسَعَةٗۚ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ النساء : ١٠٠.﴿ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ : فقد وجب ثوابه عليه وحقيقة الوجوب الوقوع والسقوط) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ١٤٨) . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل ٤٦٧/١ . ترتيب / محمد السعيد محمد، طبعة المكتبة التوفيقية للتراث، بدون تاريخ.

وما سبق يتبين أن المعتزلة جعلوا الثواب والعقاب من الأمور الثابتة التي لا تقبل الانتفاء أصلا، وهذا يعني أن الله تعالى ملزم بثواب الطائعين وعقاب العاصين، فالعبد إنّما ينال الثواب على طريق الاستحقاق وأنّ المكلف المستحق للثواب لم يجازى بالثواب ولو عوقب لكان ظلما ، وجعلوا الثواب مستحقاً للعبد مقابل تكليف الله له بالتكاليف الشاقة، وإن لم يكن الأمر كذلك لما كان هناك وجه يحسن التكليف من أجله.

(١) التفتازاني، شرح المقاصد ٣/ ٣٧٤.
(٢) [سورة آل عمران: ٩]

الخلف في الوعد نقص ــ شرعا ــ لا يجوز أن ينسب إلى الله تعالى ــ لاعتبار النص ــ فيثيب المطيع البتة إنجازا لوعده، بخلاف الخلف في الوعيد، فإنه فضل وكرم يجوز إسناده إليه، فيجوز أن لا يعاقب العاصي»(١).

وقد وجد الباحث نصا للقاضي يقترب فيه من التفتازاني في مسألة الخلف في الوعيد وليس الوعد الواجب واللازم عنده إنجازه، يقول القاضي عبد الجبار:« العقاب حق الله تعالى على الخصوص، وليس في إسقاطه إسقاط حق ليس من توابعه وإليه استبقاؤه، فله إسقاطه ، كالدين، فإنّه لما كان حقا لصاحب الدين خالصا، ولم يتضمن إسقاط حق ليس من توابعه، وكان إليه استبقاؤه، كان له أن يسقطه كما أنّ له أن يستوفيه، كذلك في مسألتنا. وقولنا : ليس في إسقاطه إسقاط حق ليس من توابعه احتراز عن الذم، فإنّه من حيث يسقط بسقوط العقاب سقط، لأنّه كان من توابعه، كالأجل مع الدين»(٢) . فالثواب عند المعتزلة حق للمطيع على الله تعالى، فلو لم يفعله الله تعالى للحقه الذم وكان ظالما، بخلاف العقاب فهو حق لله تعالى على العاصي، فله أن يعفو عنه كما له أن يستوفيه قياساً على صاحب الدين له أن يأخذه من المستدين، وله أن يعفو عنه ويسقطه من عليه .

والمدقق في النص عند التفتازاني يجد أنه اعتبر فكرة الفضل والكرم من الله تعالى، وأنه رحمن رحيم، لا يخلف الوعد الذي يحمل الثواب، وإنما يخلف الوعيد من باب الكرم والفضل الذي يحمل العقاب، وفكرة الوعد والوعيد جاءت «للترغيب والترهيب إِذْ لَوْلَا ذَلِك يذهب نفع الإئتمار وضرر الْعِصْيَان ولَم يكن لمن خلق فِي فعلهم نفع فَإِذا لم يكن للمؤتمر نفع ولَا للعاصي ضَرَر يبطل معنى الْأَمر والنهى إِذْ لَيْسَ لنفع الْآمِر والناهي فَلذَلِك لزم الْوَعْد والوعيد فِي الْحِكْمَة مَعَ مَا فِي الْأَمر والنهى» (٣).

أضف إلى ذلك أنه نفى فكرة الوجوب على الله، والتي تجعل الله تعالى مجبرا ومضطرا في تحقيق الثواب ونزول العقاب، يقول الإمام الآمدي : «لو

(١) التفتازاني، شرح المقاصد ٣/ ٣٧٤.
(٢)القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٦٣٥ .
(٣) الإمام محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) التوحيد ص١٠٠. تحقيق: د. فتح الله خليف دار الجامعات المصرية – الإسكندرية بدون تاريخ.

وجب الثواب على الله تعالى لما وجد عنه محيدا، وذلك يوجب كون الرب تعالى مضطرا في فعله غير مختار وهو محال»(١).والجبر والاضطرار لا يجوزان في حقه تعالى، فهو المريد المختار والقادر العليم، يفعل في ملكه ما يشاء سبحانه، فلا يسأل عما يفعل؛ لأن التصرف فيما هو ملكه لا يعني منه ظلما .

ثم قال التفتازاني نافيا لفظة الوجوب تماما على الله تعالى« لنا وجوه الأول: وهو العمدة ما مر أنه لا يجب على تعالى شيء، لا الثواب على الطاعة، ولا العقاب على المعصية» (٢).

ونفي الوجوب واللزوم العقلي هنا لأمرين:

الأول: لعلة أن الوجوب واللزوم العقلي على الله قرين الإكراه، ولا يمكن أن يكون الله تعالى مكرها.

الثاني: العبد وإن كثرت طاعاته لا تفي بشكر بعض النعم التي أنعم الله بها على العبد؛ لذا: كيف يستحق العبد بهذه الطاعات عوضا على الله، وهو لا يفي بالشكر، إذًا : لا وجوب على الله تعالى، ولا لزوم عقلي بين العمل والجزاء عليه.

وبناء على سبق: السمعيات من الأمور العقدية التي لها قانونها الخاص، والمستمد من النص المقدس، فلا إعمال للعقل فيه، ولا تطبيق لقاعدة اللزوم المنطقي، إنما يؤخذ من باب اللزوم العقدي الذي يجب الإيمان به وبكل ما يلزم عنه، خاصة في إثبات كل كمال لله تعالى .

---

(١) سيف الدين الآمدي : أبكار الأفكار ٣٥٣/٤ . تحقيق: د أحمد مهدي دار الكتب والوثائق القومية .ط٤، ٢٠١٠م

(٢) التفتازاني، شرح المقاصد ٣/ ٣٧٤.

الخاتمة:

أهم النتائج

أولا: أن اللزوم كلفظ ومبنى واستخدام في اللسان العربي ليس غريبا عن القرآن الكريم.

ثانيا: أن مادة (ل. ز. م) في القرآن حملت معاني عدة، منها: المعرفة، وعدم المفارقة، والأخذ، والموت والهلاك والعذاب، والندب والامتنان.

ثالثا: اللزوم لا يقتصر على المنطقي العقلي فقط، بل قد يوجد لزوم يدل على العادة، أي: ليس بمقتضى عقلي، كلزوم السواد لريش الغراب، ولزوم اعتقادي، وهو المرتبط بوحي لا دخل لعقل فيه، كما في السمعيات، ولزوم عقلي، هو الذهني؛ لأن في تطبيقه لا تتجاوزه الحقيقة؛ فقد صدّق الذهن وطابق الواقع، وهو المشهور باسم (اللزوم المنطقي) أي: لزوم يحمل الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ في الفكر.

رابعا: من خلال المعاني للزوم في اللغة يتبين أنه لا بد من لازم وملزوم، والملزوم ما يقتضي غيره كالنار للإحراق، واللازم ما يكون مُقتَضى غيره كالإحراق للنار، ولهما في ارتباطهما قاعدة، مفادها: إذا ثبت الملزوم ثبت اللازم دون العكس، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم دون العكس.

خامسا: إن القرآن الكريم بنى قضاياه في إثبات الصانع ووحدانيته على قواعد برهانية محكومة باللزوم المنطقي، المناسب في مخاطبات العقول، وإدراك الأفهام، وثبات اليقين العقدي، فليس القرآن في أمور العقيدة إنشائيا خطابيا، بل كتابا مقدسا تساوت فيه بلاغته وفصاحته التي تحدى بها العرب مع المنطوق العقلي المنطقي.

سادسا: عكس قاعدة اللزوم ومنطوقها: إذا انتفى الملزوم الذي يقتضي غيره، وهو انتفاء الحجة بأحقية العذاب، لا ينتفي بها اللازم وهو المقتَضى عن غيره، أي لا ينتفي إرسال الرسل، وهذا تأكيد لما عليه أهل السنة والجماعة، فيمكن أن تكون الرسل موجودة ولا يعذب الله تعالى أحدا من العصاة؛ لأن الله تعالى لا يجب عليه أن يعذب عاصي أو يثيب طائع.

سابعا: في الأمور السمعية خاصة الثواب والعقاب الاقتضاء أو ثبوت الملازمة لا تتعدى العقل؛ لأن المقدم فيها الشرع، وهو القائم على الإدراك الوحي المنزل على قلب النبي ﷺ.

ثامنا: أن قاعدة اللزوم العقلي تتلاقى مع ما عليه أهل السنة والجماعة الأشاعرة عند التطبيق على كثير من مسائل علم الكلام خاصة التي سبقت الدليل النقلي.

تاسعا: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[سورة الإسراء: ١٥]. ما هو إلا تطبيق صريح لقاعدة اللزوم في حال انتفاء اللازم.

عاشرا: يتبين أن قاعدة اللزوم المنطقي في الآيات المذكورة في مقام النبوة لا تبدو ظاهرة إلا من خلال فكرة الحكمة من بعثة الأنبياء، ومن أهمها إقامة الحجة على الخلائق، وذلك حين مخاطبتهم بالمنطوق العقلي الذي ارتضاه المعاندون، لكنه في الأصل عندنا أهل السنة والجماعة ليست الحجة ولا فكرة الإرسال ملزمة لإقامة العذاب أو عطاء النعيم من الله تعالى، فالعقيدة أنه سبحانه متصرف في ملكه كيف يشاء ولا ظلم في ذلك.

الحادي عشرة: السمعيات من الأمور العقدية التي لها قانونها الخاص، والمستمد من النص المقدس، فلا إعمال للعقل فيه، ولا تطبيق لقاعدة اللزوم المنطقي، إنما يؤخذ من باب اللزوم العقدي الذي يجب الإيمان به وبكل ما يلزم عنه، خاصة في إثبات كل كمال لله تعالى، ونفي كل نقص لا يليق به سبحانه.

أهم التوصيات

إعادة التدقيق في قراءة القرآن الكريم؛ لاستخراج وبيان قواعد المنطق كالنقض وقياس الغائب على الشاهد وغيرها؛ وذلك لبيان أن إعجاز القرآن لا يقتصر على بلاغته وفصاحته وجزالة ألفاظه.

ثَبْت المصادر والمراجع باللغة العربيّة:

القرآن الكريم

١- إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري(ت: ١٢٧٧هـ)، تحفة المريد علي جوهرة التوحيد . تقديم وتعليق: لجنة العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، دار السعادة للطباعة والنشر، القاهرة . ٢٠١٠م = ٢٠١١م.

٢- ابن فارس معجم مقاييس اللغة تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر طبعة ١٩٧٩م.

٣- أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل). تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م .

٤- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.تحقيق: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري مؤسسة الرسالة بيروت ط٢، ٢٠١٢م .

٥- أبو الحسن الأشعري(ت: ٣٣٠هـ)، اللمع في الرد علي أهل الزيغ والبدع صححه وقدم له: د. حمودة غرابة مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط١. ٢٠١٠م.

٦- أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد. تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٤م .

٧- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م.

٨- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل. ترتيب / محمد السعيد محمد، طبعة المكتبة التوفيقية للتراث، بدون تاريخ.

٩- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ .

١٠- أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تفسير القرآن. تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

١١- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) الاقتصاد في الاعتقاد مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع ، ومكتبة الجامعة الأزهرية القاهرة ط١، ٢٠١٤م.
١٢- أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٩٩٨م .
١٣- أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت : ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ .
١٤- أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت : ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
١٥- أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم. تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.
١٦- أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم. تحقيق : أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩ هـ.
١٧- أبوالليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ) بحر العلوم بدون بيانات.
١٨- أبومحمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٩٧ م.
١٩- أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبي إسحاق (ت: ٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م .
٢٠- أحمد بن مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ)، تفسير المراغي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ط١ ، ١٣٦٥ هـ – ١٩٤٦ م.
٢١- الباقلاني، الإنصاف تحقيق: محمد زاهد الكزثري، مكتبة الخانجي القاهرة ط٥، ٢٠١٠م

٢٢- جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٣- جميل صليبا، المعجم الفلسفي . دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان ط٢، ١٩٩٨م
٢٤- الجويني، الإرشاد ص ٣٨١. تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافيةط١، ١٩٨٥م .
٢٥- السعد التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، شرح المقاصد، دار الكتب العلمية بيروت ط٢. ٢٠١٠م
٢٦- سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر بن عبدالله (ت:٧٩١هـ)، شرح العقائد النسفية (لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي ت: ٥٣٧هـ). تحقيق : أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية طبعة ١٩٨٨م.
٢٧- السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني(ت: ٨١٦هـ) ، شرح المواقف. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
٢٨- سيف الدين الآمدي : أبكار الأفكار. تحقيق: د أحمد مهدي دار الكتب والوثائق القومية .ط٤، ٢٠١٠م
٢٩- شمس الدين السمرقندي، الصحائف. تحقيق: احمد عبدالرحيم الشريف الكلية المتوسطة لإعداد المعلمين بالرياض بدون تاريخ.
٣٠- شهاب الدين أحمد بن محمد الصاوي، حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد للشيخ أبي الإمداد إبراهيم بن حسن اللقاني. اعتنى به وعلق حواشيه احمد فريد المزيدي، درا الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.
٣١- عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، لطائف الإشارات = تفسير القشيري. تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر ط٣، بدون تاريخ.
٣٢- الفخر الرازي(ت: ٦٠٦هـ)، المحصل تحقيق: د/ حسين أتاي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٩٩١م
٣٣- الفخر الرازي، معالم أصول الدين تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة سنة الطبع ٢٠٠٤م
٣٤- الفخر الرازي، مفاتيح الغيب تحقيق: عماد زكي البارودي المكتبة التوفيقية٢٠٠٣م
٣٥- فضل الرسول البدايوني(ت: ١٢٨٩هـ)، المعتقد المنتقد. تحقيق: د/ المفتي محمد أسلم رضا الميمني، دار أهل السنة لتحقيق الكتب والطباعة طبعة

٢٠٢٢م.
٣٦-الكمال بن الهمام الحنفي(ت: ٦٨١هـ)، المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة راجع أصولها محمد محيي الدين عبدالحميد، المطبعة المحمودية التجارية ، مصر ط١، بدون تاريخ.
٣٧-الكمال بن الهمام الحنفي(ت: ٦٨١هـ)، المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة
٣٨-محمد بخيت المطيعي(ت: ١٩٣٥م)، الحاشية على الخريدة. دار الطباعة المحمدية والمكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة. ٢٠٠٨م.
٣٩-محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، العدة في أصول الفقه تحقيق: د أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط٢، ١٩٩٠م .
٤٠- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٤١- محمد بن صالح أبي السعود السباعي، حاشية السباعي على شرح الخريدة البهية في العقائد السنيّة للشيخ أحمد بن محمد العدوي الدردير دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٤٢-محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) التوحيد. تحقيق: د. فتح الله خليف دار الجامعات المصرية – الإسكندرية بدون تاريخ.
٤٣-محمد شمس الدين إبراهيم، تيسير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية مطبعة دار الوفاء ط٣، ١٩٦٧ م.
٤٤-محمد فؤاد عبدالباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مطبعة دار الكتب المصرية ، ودار الحديث بالقاهرة ١٣٦٤هـ.
٤٥-مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، شرح المقاصد قدم له ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ط٢، ٢٠١١م .
٤٦-مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) في صحيحه المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت بدون تاريخ.
٤٧-نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب

العلميه – بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ .
٤٨-وحيد محمد محمد عطية، المنهج النقدي عند السمرقندي . دار الحرم القاهرة ط١، ٢٠٢٣م
٤٩-وحيد محمد محمد عطية، من معالم المنهج الكلامي عند السادة الأشاعرة (بحث محكم) ضمن الأبحاث الواردة في مجلة كلية أصول الدين بالمنوفية العدد الثالث والأربعون لعام ١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م والمودوعة بدار الكتب تحت رقم ٦١٥٧/ ٢٠٢٤م.

.

ثَبْت المصادر والمراجع باللغة الإنجليزيّة اللاتينيّة:

thabt almasadir walmarajie biallughat al'injlyzyt allatynyt:

alquran alkarim
1- 'iibrahim bin muhamad bin 'ahmad albajuri(ti: 1277hi), tuhfat almurid eali jawharat altawhid . taqdim wataeliqu: lajnat aleaqidat walfalsafati, jamieat al'azhara, dar alsaeadat liltibaeat walnashri, alqahira . 2010m = 2011m.
2- abin faris muejam maqayis allughat tahqiqu: eabd alsalam muhamad harun, dar alfikr tabeat 1979m.
3- 'abu albarakat eabd allh bin 'ahmad bin mahmud hafiz aldiyn alnusfii (t: 710h), tafsir alnisfii (madarik altanzil wahaqayiq altaawili). tahqiqu: yusif eali badiwi, dar alkalm altayibi, bayrut, ta1 , 1998m .
4- 'abu albaqa' 'ayuwb bin musaa alhusayni alqarinii alkafawi, alkuliyaat muejam fi almustalahat walfuruq allughawiati.tahqiqu: d/ eadnan darwish, wamuhamad almasri muasasat alrisalat bayrut ta2, 2012m .
5- 'abu alhasan al'asheari(ti: 330hi), allamae fi alradi ealiu 'ahl alziygh walbidae sahhah waqadim lah: du. hamuwdat gharabat maktabat alkhanji, bialqahirati, ta1. 2010m.
6- 'abu alhasan eali bin 'ahmad bin muhamad bin eali alwahidi, alnnysaburi, alshaafieiu (t: 468h), alwasit fi tafsir alquran almajid. tahqiq wataeliqi: alshaykh eadil 'ahmad eabd almawjud wakhrun, dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan, ta1, 1994m .
7- 'abu alfida' 'iismaeil bin eumar bn kathir (t: 774hi), tafsir alquran aleazimi. tahqiqu: sami bin muhamad salamata, dar tiibat lilnashr waltawziei, ta2, 1999m.
8- 'abu alqasim mahmud bin eumar alzamakhashari, alkashaf ean haqayiq altanzil waeuyun al'aqawil fi wujud altaawili. tartib / muhamad alsaeid muhamad, tabeat almaktabat altawfiqiat liltarathu, bidun tarikhi.
9- 'abu alqasim mahmud bin eamriw bin 'ahmada, alzamakhashari jar allah (t: 538h), alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzil. dar alkitaab alearabii - bayrut, ta3, 1407h .
10- 'abu almuzafari, mansur bin muhamad bin eabd aljabaar abn 'ahmad almarawzaa alsimeaniu altamimiu alhanafiu thuma alshaafieiu (t: 489h), tafsir alqurani. tahqiq : yasir bin 'iibrahim waghanim bin eabaas bin ghanimi, dar alwatanu, alriyad - alsaeudiati, ta1, 1418hi- 1997m. 11- 'abu hamid muhamad bin muhamad alghazali (t: 505h) aliaqtisad fi aliaetiqad maktabat al'iiman liltibaeat walnashr waltawzie , wamaktabat aljamieat al'azhariat alqahirat ta1, 2014m.
12- abu hafs siraaj aldiyn eumar bin ealii bin eadil alhanbali aldimashqiu alnuemaniu (ta: 775ha), allabab fi eulum alkitabi.

tahqiqa: alshaykh eadil 'ahmad eabd almawjud walshaykh eali muhamad mueawad, dar alkutub aleilmiat bayrut ta1, 1998m .
13- 'abu muhamad alhusayn bin maseud bin muhamad bin alfaraa' albaghawi alshaafieiu (t : 510ha), maealim altanzil fi tafsir alquran = tafsir albaghwi. tahqiqu: eabd alrazaaq almahdi, dar 'iihya' alturath alearabii -bayrut , ta1, 1420h .
14- 'abu muhamad alhusayn bin maseud bin muhamad bin alfaraa' albaghawi alshaafieiu (t : 510h), maealim altanzil fi tafsir alquran = tafsir albaghwi. tahqiqu: eabd alrazaaq almahdi, dar 'iihya' alturath alearabii -birut, ta1, 1420 h.
15- 'abu muhamad eabd alrahman bin muhamad bin 'iidris bin almundhir altamimi, alhanzali, alraazii abn 'abi hatim (t: 327h), tafsir alquran aleazim liabn 'abi hatim. tahqiqu: 'asead muhamad altayib, maktabat nizar mustafaa albaz - almamlakat alearabiat alsueudiatu, ta3, 1419h.
16- 'abu muhamad eabd alrahman bin muhamad bin 'iidris bin almundhiri, abn 'abi hatim (t: 327hi), tafsir alquran aleazim liabn 'abi hatim. tahqiq : 'asead muhamad altayib, maktabat nizar mustafaa albaz - almamlakat alearabiat alsueudiati, ta3, 1419 h.
17- 'abuallayth nasr bin muhamad bin 'ahmad bin 'iibrahim alsamarqandii (t: 373hi) bahr aleulum bidun bayanati.
18- abumuhamad alhusayn bin maseud albaghawi (t: 510ha), maealim altanzil fi tafsir alquran tahqiqu: muhamad eabd allah alnamir wakhrun, dar tiibat lilnashr waltawziei, ta4, 1997 mi.
19- 'ahmad bin muhamad bin 'iibrahim althaelabi, 'abi 'iishaq (t: 427h), alkashf walbayan ean tafsir alqurani. tahqiqu: al'iimam 'abi muhamad bin eashura, dar 'iihya' alturath alearabi, bayrut - lubnan, ta1, 2002m .
20- 'ahmad bn mustafaa almaraghi (ta: 1371ha), tafsir almaraghi. sharikat maktabat wamatbaeat mustafaa albabaa alhalabii wa'awladuh bimasri, ta1 , 1365 hi - 1946 mi.
21- albaqlani, al'iinsaf tahqiqu: muhamad zahid alkazthari, maktabat alkhanji alqahirat ta5, 2010m
22- jamal aldiyn 'abu alfaraj eabd alrahman bin ealii bin muhamad aljawzi (t: 597hi), zad almasir fi eilm altafsiri. tahqiqu: eabd alrazaaq almahdi, dar alkitaab alearabii - bayrut ta1, 1422h.
23- jamil saliba, almuejam alfalsafii . dar alkitaab allubnanii bayrut lubnan ta2, 1998m
24- aljuini, al'iirshad s 381. tahqiqu: 'asead tamimu, muasasat alkutub althaqafiatiti1, 1985m .
25- alsaed altaftazaniu (t: 793ha), sharh almaqasidi, dar alkutub aleilmiat bayrut ta2. 2010m
26- saed aldiyn altiftazani maseud bin eumar bin eabdallah (t:791h), sharh aleaqayid alnasfia (linajm aldiyn 'abi hafs eumar bin muhamad alnasafi ti: 537hi). tahqiq : 'ahmad hijazi alsaqaa, maktabat alkuliyaat al'azhariat tabeat 1988m.

27- alsayid alsharif ealiin bin muhamad aljirjani(ti: 816hi) , sharh almawaqifi. dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, ta1, 1998m.
28- sayf aldiyn alamdi : 'abkar al'afkar. tahqiqu: d 'ahmad mahdi dar alkutub walwathayiq alqawmia .ta4, 2010m
29- shams aldiyn alsamarqandi, alsahayifi. tahqiqu: ahmad eabdalrahim alsharif alkuliyat almutawasitat li'iiedad almuealimin bialriyad bidun tarikhi.
30- shihab aldiyn 'ahmad bin muhamad alsaawi, hashiat alsaawi ealaa jawharat altawhid lilshaykh 'abi al'iimdad 'iibrahim bin hasan alliqani. aietanaa bih waealaq hawashih aihmad farid almazidi, dra alkutub aleilmiat bayrut bidun tarikhi.
31- eabd alkarim bin hawazin bin eabd almalik alqishayrii (t: 465hi), litayif al'iisharat = tafsir alqushiri. tahqiqu: 'iibrahim albisyuni, alhayyat almisriat aleamat lilkitab - misr ta3, bidun tarikhi.
32- alfakhr alraazi(ti: 606h), almuhasil tahqiqu: da/ husayn 'atay, almaktabat al'azhariat liltarathi, alqahirati, ta1, 1991m 33- alfakhr alraazi, maealim 'usul aldiyn tahqiqu: tah eabd alrawuwf saed almaktabat al'azhariat lilturath alqahirat sanat altabe 2004m
34- alfakhr alraazi, mafatih alghayb tahqiqu: eimad zaki albarudi almaktabat altawfiqiatu2003m
35- fadl alrasul albadayuni(ti: 1289hi), almuetaqad almuntaqidi. tahqiqu: du/ almufti muhamad 'aslam rida almimani, dar 'ahl alsunat litahqiq alkutub waltibaeat tabeat 2022m.
36- alkamal bin alhumam alhanafii(ta: 681hi), almusayarat fi eilm alkalam waleaqayid altawhidiat almunjiat fi alakharat rajae 'usulaha muhamad muhyi aldiyn eabdalhamid, almatbaeat almahmudit altijariat , misr ta1, bidun tarikhi.
37- alkamal bin alhumaam alhanafii(ta: 681hi), almusayarat fi eilm alkalam waleaqayid altawhidiat almunjiat fi alakhira
38- muhamad bakhit almutiei(ti: 1935mi), alhashiat ealaa alkharidati. dar altibaeat almuhamadiat walmaktabat al'azhariat liltarathi, alqahirati. 2008m.
39- muhamad bin alhusayn bin muhamad bin khalaf abn alfara' (t: 458h), aleudat fi 'usul alfiqh tahqiqu: d 'ahmad bin eali bin sayr almubarki, bidun nashir, ta2, 1990m .
40- muhamad bin jarir bin yazid bin kathir bin ghalib alamli, 'abu jaefar altabari (t: 310ha), jamie albayan fi tawil alqurani. tahqiqu: 'ahmad muhamad shakir, muasasat alrisalati, ta1, 1420 hi - 2000m.
41- muhamad bin salih 'abi alsueud alsabaei, hashiat alsubaeiu ealaa sharh alkharidat albahiat fi aleaqayid alsnyt lilshaykh 'ahmad bin muhamad aleadawi aldardir dar alkutub aleilmiat bayrut lubnan.
42- muhamad bin muhamad bin mahmud, 'abu mansur almatridi (t: 333hi) altawhida. tahqiqu: du. fath allah khalif dar aljamieat almisriat - al'iiskandariat bidun tarikhi.

43- muhamad shams aldiyn 'iibrahim, taysir alqawaeid almantiqiat sharh alrisalat alshamsiat matbaeat dar alwafa' ta3, 1967 mi.
44- muhamad fuaad eabdalbaqi, almuejam almufahris li'alfaz alquran alkarim matbaeat dar alkutub almisriat , wadar alhadith bialqahirat 1364h.
45- maseud bin eumar bin eabdallah alshahir bisaed aldiyn altiftazanii (t: 793ha), sharh almaqasid qadim lah wawade hawashih 'iibrahim shams aldiyn, dar alkutub aleilmiat bayrut ta2, 2011m .
46- mislim bin alhajaaj 'abu alhasan alqushayri alnaysaburiu (t: 261hi) fi sahihih almusnad alsahih almukhtasar binaql aleadl ean aleadl 'iilaa rasul allah salaa allah ealayh wasalama. tahqiqu: muhamad fuad eabd albaqi, dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut bidun tarikhi.
47- nizam aldiyn alhasan bin muhamad bin husayn alqimiy alnaysaburiu (t: 850h), gharayib alquran waraghayib alfirqan. tahqiqa: alshaykh zakariaa eumayrat, dar alkutub alealamayh - bayrut , ta1, 1416h .
48- wahid muhamad muhamad eatiat, almanhaj alnaqdiu eind alsamarqandii . dar alharam alqahirat ta1, 2023m
49- wahid muhamad muhamad eatiat, min maealim almanhaj alkalamii eind alsaadat al'ashaeira (bhath mahkam) dimn al'abhath alwaridat fi majalat kuliyat 'usul aldiyn bialmunufiat aleadad althaalith wal'arbaeun lieam 1445h 2024m walmudueat bidar alkutub taht raqm 6157/ 2024m.